الأمم المتحدة

TD/B/EFD/6/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
3 January 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة السادسة

جنيف، 30 تشرين الثاني/نوفمبر – 2 كانون الأول/ديسمبر 2022

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السادسة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022

المحتويات

الصفحة

مقدمة 2

أولاً – الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في دورته السادسة 2

ثانياً – موجز الرئاسة 5

ثالثاً – المسائل التنظيمية 14

المرفق

الحضور 15

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

عُقدت الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، حضورياً وعن بعد.

أولاً- الإجراء الذي اتخذه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في دورته السادسة

ألف- تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة

التوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية،

إذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، وقرارات المتابعة ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة،

وإذ يشير إلى الفقرة 100(ص) من مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، التي دعت إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بتمويل التنمية، وكذلك إلى الفقرة 122 من عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2)، التي تنص على أن الأعمال التي تنجزها أفرقة الخبراء الحكومية الدولية في الأونكتاد تشكل عناصر هامة في إطار الآلية الحكومية الدولية،

وإذ يلاحظ التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض البلدان النامية في زيادة تحصيل الإيرادات المحلية،

وإذ يعترف بالمساهمات الخطية والشفوية المقدمة من المشاركين التي أثرت المناقشة خلال دورته السادسة،

1- *يلاحظ مع القلق* أن البلدان في جميع أنحاء العالم لا تزال تصارع أزمات متعددة، بما في ذلك الآثار السلبية المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتغير المناخ، والتوترات والصراعات الجيوسياسية التي فاقمت مشاكل الغذاء والطاقة والتحديات المالية، وقوضت القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يبرز أهمية تحقيق انتعاش مستدام وشامل ووطيد؛

2- *يرحب* في هذا الصدد بالعمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالأغذية والطاقة والتمويل، الذي تتولى الأمانة العامة للأونكتاد تنسيق فرقة العمل التابعة له، وبتوقيع اتفاقي اسطنبول اللذين توسطت فيهما تركيا والأمم المتحدة، وهما مبادرة النقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية (مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب) ومذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في الأسواق العالمية؛

3- *يشدد* على الأثر الضار لزيادة أعباء الديون الخارجية في العديد من البلدان النامية على قدرتها على تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية؛ ويلاحظ مع القلق أن نسبة 54 في المائة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل تواجه الآن درجة عالية من خطر التعرّض لضائقة الديون

أو تعاني بالفعل من هذه الضائقة، بينما يظل نحو ربع البلدان المتوسطة الدخل معرّضة لدرجة عالية من خطر الوقوع فيها؛

4- *يعرب عن قلقه* من أن حشد التمويل الكافي من جميع المصادر لتحقيق خطة عام 2030 لا يزال يمثل تحدياً كبيراً؛ ويلاحظ الفجوة المتنامية بين احتياجات البلدان النامية الأطراف، ولا سيما تلك الناجمة عن الآثار المتزايدة لتغير المناخ وزيادة مديونيتها، والدعم الذي يجري حشده وتقديمه لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً؛ ويرحب مع التقدير بالقرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته السابعة والعشرين، بوضع ترتيبات تمويل جديدة لمساعدة البلدان النامية على التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ وللخسائر والأضرار؛

5- *يعترف مع التقدير* بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين لزيادة تعزيز التدابير المتصلة بالديون وتنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين؛ ويدعو جميع الدائنين الثنائيين الرسميين إلى تنفيذ هذه المبادرات تنفيذاً كاملاً وبطريقة شفافة وفعالة وفي الوقت المناسب، ويلاحظ في نفس الوقت أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك من أجل الاستجابة لاحتياجات البلدان التي لا تغطيها المبادرات الحالية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل؛ ويؤكد من جديد في هذا الصدد الحاجة الملحة المتزايدة إلى التعامل ليس فقط مع المخاطر المتصلة بالسيولة ولكن أيضاً تلك المتصلة بالملاءة المالية؛

6- *ينظر* في مسألة تعزيز الإطار المشترك لمعالجة الديون؛ ويوصي في هذا الصدد بأن يقوم جميع أصحاب المصلحة بتيسير معالجة الديون على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب وبصورة منظمة، حسب الاقتضاء، بمشاركة واسعة من جميع الدائنين، بمن فيهم الدائنون في القطاع الخاص، بشروط مماثلة، ويشدد في نفس الوقت على الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود والتعاون على الصعيد الدولي؛

7- *يقر* بالجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي لتوفير تمويل إضافي بشروط ميسرة للبلدان النامية الفقيرة التي تضررت من الأزمة التي خلفتها جائحة كوفيد-19؛ ويرحب بتفعيل الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة مؤخراً؛

8- *يؤكد من جديد* الحاجة إلى النظر في زيادة التمويل الميسَّر المقدم من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الإقراض على أساس معايير تكمل الناتج المحلي الإجمالي؛

9- *يثني* على البلدان التي تعهدت بتقديم 81,6 مليار دولار من خلال التوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة أو المساهمات المكافئة؛ ويدعو جميع البلدان الراغبة والقادرة على ذلك إلى تقديم المزيد من التعهدات من أجل تلبية الطموح العالمي الإجمالي البالغ 100 مليار دولار من المساهمات الطوعية للبلدان الأكثر احتياجاً؛ ويسلط الضوء على مجموعة من الخيارات الطوعية الأخرى المتعلقة باستخدام حقوق السحب الخاصة التي يمكن أن تخدم احتياجات البلدان النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بما في ذلك من خلال مصارف التنمية المتعددة الأطراف؛

10- *يكرر تأكيد* الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى الحد بدرجة كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، سعياً إلى القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة الفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي؛

11- *يشدد* على أن السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة في جميع البلدان، على أساس مبدأ المسؤولية الوطنية، تشغل حيزاً مركزياً في المساعي المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

12- *يلاحظ* أن المساعدة الإنمائية الرسمية وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2021 خلال أزمة كوفيد-19 غير المسبوقة؛ ويشدد على ضرورة استمرار هذا الاتجاه؛ ويحث الشركاء الإنمائيين على زيادة التزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو ببلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 و0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويلاحظ أنه ينبغي لجميع الشركاء الإنمائيين مواءمة دعمهم مع أولويات البلدان المتلقية، على النحو المحدد في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للبلدان النامية؛

13- *يؤكد من جديد* الأهمية البالغة للنظام التجاري المتعدد الأطراف العالمي والقائم على القواعد والمفتوح والشفاف والقابل للتنبؤ والشامل للجميع وغير التمييزي والمنصف، في إطار منظمة التجارة العالمية، حيث إن التجارة العالمية تمثل محركاً هاماً للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة والحد من الفقر؛

14- *يشدد* على أهمية مواصلة إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقياس "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة" المقترح، مؤكداً أن أي مقياس من هذا القبيل لن يخل بالالتزامات المقطوعة بالفعل، بما فيها الالتزامات المقطوعة في إطار خطة عمل أديس أبابا؛

15- *يكرر التأكيد* على الحاجة إلى مواصلة استكشاف فوائد وتكاليف الأدوات الجديدة والمبتكرة لتمويل التنمية، بما في ذلك التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص والسندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وفقاً للأولويات الوطنية؛ ويدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة بحث إمكانية استخدام أدوات جديدة ومحسَّنة من أدوات الدين، حسبما يكون مناسباً وعلى أساس متفق عليه وبطريقة شفافة وحسب كل حالة على حدة؛

16- *يشير* إلى الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية لكي يقدم نتائج أعماله كمساهمة منتظمة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية (قرار الجمعية العامة 204/72، الفقرة 27)، وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

الجلسة العامة الختامية
2 كانون الأول/ديسمبر 2022

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، مجموعة من التوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة (الفصل الأول، الفرع ألف).

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
(البند 4 من جدول الأعمال)

2- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية أيضاً، أنه نظراً لأن ضيق الوقت لم يسمح بوضع الصيغة النهائية للموضوع والأسئلة الإرشادية المقرَّرين لدورته المقبلة وباختيار الموضوع والأسئلة، يُشجَّع المنسقون الإقليميون والدول الأعضاء على إجراء مشاورات بشأن مقترحات، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية، تتم الموافقة عليها رسمياً من خلال إجراء الموافقة الصامتة. وسيُعرض الموضوع النهائي على مجلس التجارة والتنمية للموافقة عليه، مشفوعاً بجدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة.

ثانياً- موجز الرئاسة

تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة
(البند 3 من جدول الأعمال)

3- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية مناقشة خلال الجلسة العامة الافتتاحية واجتماع مائدة مستديرة وزارياً وثلاث حلقات نقاش بشأن مختلف جوانب الموضوع.

الجلسة العامة الافتتاحية

4- أشار نائب الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية نيابة عن الأمينة العامة، إلى أن الاجتماع ينعقد في وقت تتراكم فيه الأزمات المتتالية وأوجه عدم المساواة المزمنة وعدم الاستقرار المستمر منذ أمد بعيد، وحيث تؤدي الجائحة وتغير المناخ وأزمة غلاء المعيشة إلى تفاقم الفقر والجوع بسرعة تنذر بالخطر، وفي سياق حلت فيه الجغرافيا السياسية محلّ المناهج الاقتصادية في دور قيادة العولمة، وغاب فيه تمويل التنمية كلياً. وسلط نائب الأمينة العامة الضوء على الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، التي بلغت أربعة تريليونات من دولارات الولايات المتحدة والتي يتوقع أن تستمر في الاتساع، وشدد على أن البلدان النامية، في مواجهة الظروف المالية الخارجية الملحة وارتفاع معدلات التضخم وعدم كفاية الدعم المتعدد الأطراف، ترفع أسعار الفائدة وتخفض الإنفاق، في وقت تشتد الحاجة إلى النهوض بالاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة وزيادة الدعم المالي المقدم إلى الأسر الضعيفة. وفي هذا السياق، حددت وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأونكتاد المقترحات الستة الملموسة التالية: تعزيز الالتزامات القائمة في مجال تمويل التنمية، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المناخي؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال تمويل التنمية؛ واستغلال الفرص التي تتيحها حقوق السحب الخاصة من خلال مواءمتها مع الأغراض الإنمائية الطويلة الأجل؛ وزيادة التمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وإنشاء سجل خاص ببيانات ديون البلدان النامية يكون متاحاً للجمهور العام؛ والدعوة إلى إجراء استعراض خطة مجموعة العشرين بشأن الديون؛ والدعوة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء إعادة هيكلة الديون السيادية من أجل إيجاد حلول لأزمة الديون في الوقت المناسب وبشكل منظم، بمشاركة شاملة من جميع الدائنين. واختتم نائب الأمينة العامة كلمته بالتشديد على أن هذه الخطة الطموحة، التي تهدف إلى تجنب زيادة اتساع فجوة تمويل التنمية، تستدعي الاتفاق على حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية.

5- وألقى البيانات الرئيسية كل من المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون أفريقيا، ورئيس مجموعة الـ 77 والصين في نيويورك، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وعرض ممثل عن أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية بشأن بند جدول الأعمال (TD/B/EFD/6/2).

6- وشدد المتحدثون الرئيسيون على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات هيكلية لتوسيع نطاق تمويل التنمية وتحسين قنوات التنفيذ، بما في ذلك مواءمة تمويل التنمية بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة. وأعرب المتكلمون عن قلقهم المشترك إزاء التدابير غير المناسبة المتخذة على الصعيد المتعدد الأطراف للتصدي لأثر الأزمات الخارجية المتعددة على البلدان النامية، وسلطوا الضوء على ثلاثة مجالات عمل مترابطة. أولاً، يتطلب النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعبئة الموارد المحلية، التي تحتاج إلى التعزيز بصورة منهجية، ويجب في هذا الصدد استعادة زمام الأمور فيما يتعلق بعمليات صنع القرار. وثانياً، تظل تعبئة الموارد المحلية مهمة صعبة دون التزامات أقوى وأكثر موثوقية من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع الدولي بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، بغية تقديم الدعم المالي الطارئ في حالة الأزمات وتمويل التنمية في المدى الأبعد. وثالثاً، تتسم تعبئة موارد القطاع الخاص من أجل التنمية بأهمية بالغة، ولكنها تتطلب جهوداً تنظيمية متضافرة وسياسات منسقة لتوجيه تدفقات رأس المال الخاص إلى الاستثمار الإنتاجي بدلاً من الاستثمار القائم على المضاربة من أجل مشاريع التنمية المستدامة.

7- وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين على الدور الهام الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد في هذا المجال، من أجل معالجة الشواغل الملحة في مرحلة حرجة.

8- وسلط ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين الضوء على الآثار الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة للأزمات المتعددة على البلدان النامية، الناجمة عن تضافر الانتعاش غير المتكافئ بعد الجائحة، وأزمة تكلفة المعيشة وأزمة المناخ، حيث أدى تشديد السياسات النقدية في البلدان المتقدمة طوال عام 2022 والمخاوف بشأن احتمال حدوث ركود عالمي في عام 2023 إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات الجارية للعديد من البلدان النامية، من خلال انخفاض قيمة العملات، وتراجع فرص الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، ومن ثم ضعف القدرة على تسديد خدمة ديونها الخارجية؛ وفي الوقت نفسه، كانت الفجوات التمويلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كبيرة منذ البداية وهي الآن آخذة في الاتساع في سياق بيئة اقتصادية وجيوسياسية عالمية تتسم بتقلبات مستمرة.

9- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين عن خيبة أملهم إزاء الإجراءات غير المناسبة التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية والهيئات المتعددة الأطراف ذات الصلة للتصدي لنقص السيولة الدولية، فضلاً عن ندرة تمويل التنمية الطويل الأجل الميسور التكلفة، وسلطوا الضوء على عدة مقترحات تهدف إلى معالجة هذا الوضع والتصدي للتحديات الراهنة.

10- وشدد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين على الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل في حالات الطوارئ والتمويل الميسر، فضلاً عن الوفاء بشكل موثوق بالتزامات التمويل القائمة بالفعل، مثل أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وأهداف التمويل المناخي بموجب اتفاق باريس. وشدد ممثل مجموعة إقليمية وبعض المندوبين على ضرورة أن تستند معايير الأهلية للحصول على هذا النوع من التمويل، وكذلك المبادرات الدولية لتخفيف عبء الدين، إلى مواطن الضعف المالي للبلد وسرعة تأثره بالأزمات، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن تغير المناخ، بدلاً من أن تكون قائمة على أساس نصيب الفرد من الدخل. وفيما يتعلق بالنداءات الموجهة إلى البلدان المانحة للوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها على أكمل وجه، أشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أن البلدان المتلقية قد

خسرت ما يقدر بنحو 5,7 تريليونات من الدولارات على مدى السنوات الخمسين الماضية نتيجة تخلف بعض المانحين عن الوفاء بالتزاماتهم في هذا المضمار. ومن المقترحات الأخرى التي ترمي إلى تيسير زيادة تمويل التنمية، تحسين الآليات التي تمكّن من استغلال الإمكانات التي تتيحها حقوق السحب الخاصة، وتخفيف الضغوط المالية على البلدان النامية، وتعزيز دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية. ودعا عدد قليل من المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين إلى تسريع عملية إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المحتاجة، وإلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن استخدام حقوق السحب الخاصة لأغراض إنمائية في المستقبل استخداماً أكثر انتظاماً. وبالمثل، سلط عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المصارف الإنمائية في زيادة تمويل التنمية العام وتعبئة الاستثمار الخاص، ومن ثم أكدوا الحاجة إلى النهوض بهذا الدور وتعزيز القاعدة الرأسمالية للمصارف الإنمائية.

11- وفيما يتعلق بالحاجة إلى إجراء إصلاحات دولية، أشار عدد قليل من المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين إلى الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاح هيكلي على هيكل الديون السيادية الدولية وتنفيذ إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية، بالإضافة إلى المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون في حالات الطوارئ، مشيرين إلى النطاق المحدود، من حيث عدد البلدان المشمولة والدائنين المعنيين، لمبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة مجموعة تعليق سداد خدمة الدين. وعلاوة على ذلك، شددت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين ومنظمة حكومية دولية على الأهمية المحورية للإصلاحات الضريبية الدولية في تعزيز تعبئة الموارد المحلية، ورحبوا، في هذا الصدد، بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً بشأن تشجيع التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال في الأمم المتحدة، بوصفه سبيلاً جديداً للمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى وضع معايير ضريبية دولية، مما يسمح للبلدان النامية بالمشاركة الكاملة في العملية. وأشار عدد قليل من المجموعات الإقليمية ومن المندوبين إلى ضرورة التركيز على تعزيز مشاركة البلدان النامية في الإدارة الاقتصادية على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بإصلاحات إدارة صندوق النقد الدولي وببعض من السياسات العامة، مثل الرسوم الإضافية، وفيما يتعلق أيضاً بالنهوج المتبعة لتنظيم أدوات الدين المبتكرة والمحددة الغرض، مثل سندات الكوارث.

12- وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين، بالنظر إلى اتساع الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة وتزايد أوجه الترابط بين الأزمات العالمية، على الحاجة الملحة إلى تمويل المناخ، ورحبوا بالقرار الذي اتخذه مؤخراً مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في دورته السابعة والعشرين، لوضع ترتيبات تمويل جديدة لمساعدة البلدان النامية، فضلاً عن مبادرة بريدجتاون.

13- وشدد ممثلو عدد قليل من المجموعات الإقليمية ومندوب واحد ومنظمة حكومية دولية على ضرورة تكثيف التعاون المتعدد الأطراف لزيادة تمويل التنمية، وأعربوا عن تأييدهم للدور المستمر والمركزي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأونكتاد، في المناقشات ذات الصلة. وأخيراً، سلط أحد المندوبين الضوء على الأهمية المتزايدة للتعاون المعزز والفعال فيما بين بلدان الجنوب.

عصر الأزمات العالمية المترابطة: الأثر على البلدان النامية وعلى تمويل التنمية

14- خلال اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي ضم أربعة أعضاء، ركز المتدخلون على التجارب القطرية في مجال معالجة تأثير الأزمات والتحديات المشتركة التي تعترض جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وانبثقت عن المناقشة أربعة مواضيع.

15- أولاً، إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية الشديدة للأزمات التي اندلعت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الانكماش الاقتصادي الناجم عن الجائحة، أعقبتها عملية انتعاش غير مؤكدة، وارتفاع كبير في معدلات التضخم وأسعار المواد الغذائية، الأمر الذي أثر سلبياً على مؤشرات الفقر. وأشار المتدخلون إلى الأثر السلبي للظواهر المتصلة بتغير المناخ التي أدت إلى تعطل الإنتاج الزراعي وتسببت في مجموعة من الخسائر والأضرار.

16- وثانياً، هناك حاجة إلى الإبداع في بلورة سياسات وطنية تدعم الفئات الأضعف في أوقات الأزمات. فقد سلط المتدخلون الضوء على دور السياسات المالية المسؤولة في تحقيق استقرار الاقتصادات المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص في سياق عالمي غير مؤكد. وتناولوا الدور الهام للأدوات المالية المبتكرة في تيسير الحصول على تمويل التنمية، بما في ذلك تحويل الدين إلى التزام بصون البيئة والسندات الزرقاء والسندات الخضراء، لدعم الاستثمار في جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، فضلاً عن الانتقال المنظم في مجال الطاقة.

17- وثالثاً، تواجه البلدان النامية تحديات لا بد من التغلب عليها. وفي هذا الصدد، شدد المتدخلون على الصعوبات المعترضة في الحصول على تمويل التنمية والمناخ بمبالغ كافية وشروط مناسبة، وأكدوا الحاجة إلى وضع نهج يسمح باستخدام مصادر متعددة لتمويل التنمية بطريقة تسمح باجتذاب استثمارات إضافية من القطاع الخاص والاستفادة منها. وسلط المتدخلون الضوء على الصعوبات التي يطرحها التضخم وتشديد الأوضاع المالية العالمية، باعتبارهما عاملين يحدان من قدرة البلدان على الاستجابة للأزمات. وأشار أحد المتدخلين إلى أن هذه الصعوبات كانت قائمة بالفعل قبل الجائحة، وأن الجائحة زادت الأمور تعقيداً. في حين أشار آخران إلى الأثر السلبي لتقلب أسعار الصرف على البلدان النامية في سياق ارتفاع حصص الديون المقومة بالعملات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد اثنان من المتدخلين على الأثر السلبي لضائقة الديون على تمويل التنمية. وأخيراً، سلط أحد المتدخلين الضوء على الحاجة إلى الحد من البطالة وتحسين نوعية الوظائف في سياق عملية التعافي بعد الجائحة.

18- ورابعاً، اقتُرحت مجموعة من التدابير لدعم تمويل التنمية في عصر الأزمات المترابطة. واتفق المتدخلون على ضرورة تحسين فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة وتبسيطها. واقترح أحد المتدخلين استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الذي اقترحته الأمم المتحدة لتحسين فرص حصول البلدان المتوسطة الدخل على التمويل بشروط ميسرة والاستفادة من مبادرات تخفيف عبء الدين. وشدد بعض المتدخلين على الدور الهام لتخفيف عبء الدين في تحرير الموارد من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وأشار متدخل إلى الحاجة إلى ربط تخفيف عبء الدين بالاستثمارات المتصلة بالمناخ. وسلط متدخل آخر الضوء على الإمكانات التي تتيحها آليات الائتمان المحسَّن الشروط، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، لخفض تكاليف الاقتراض بالنسبة إلى البلدان النامية. وناقش متدخل الحاجة إلى وضع جداول زمنية ومقاييس واضحة لتيسير إعادة هيكلة الديون بصورة منظمة وفي الوقت المناسب في ظل الإطار المشترك. واقترح متدخل آخر أن يوافق صندوق النقد الدولي على تخصيص إضافي من حقوق السحب الخاصة. وأخيراً، شدد أحد المتدخلين على أهمية تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة كآلية لدعم النمو والتجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

احذر الفجوة: تقييم الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة والخطط الرئيسية التي أُقرّت في إطار السياسات العامة من أجل معالجتها

19- خلال حلقة النقاش التي ضمت ثلاثة أعضاء، ناقش المتحاورون العوامل التي تفسّر الفجوة التمويلية المتزايدة في أهداف التنمية المستدامة، بغية تكييف الإجراءات المتوخاة في مضمار السياسة العامة وفقاً لذلك.

20- وأبرز متحاور كيف أن التعافي من الجائحة كان على شكل حرف K، حيث تخلفت كثيراً البلدان المنخفضة الدخل من حيث الجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش، في حين سجلت البلدان المرتفعة الدخل نمواً قوياً بعد الجائحة. وبالنظر إلى ما سببته الجائحة من زيادة في الفقر المدقع على الصعيد العالمي، قال المتحاور إن الفشل في معالجة أثر الأزمات المتعددة الأبعاد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يُديم هذا "التباين الكبير" في المدى البعيد. وحسب الأرقام الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ارتفعت الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة بنسبة 56 في المائة في الفترة 2019-2020، من نحو 2,5 تريليون دولار إلى 3,9 تريليون دولار. وأشيرَ في هذا الصدد إلى تقديرات الأونكتاد التي تفيد بأن الفجوة في تمويل التنمية قد تتسع لتبلغ 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل و13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في الفترة 2020-2025، وهي تقديرات تتفق بشكل عام مع تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بخصوص اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. وأكد المتحاور أن فقدان الإيرادات الحكومية وانخفاض تدفقات رأس المال الخاص يشكلان عاملين رئيسيين من العوامل المساهمة في بطء وتيرة الانتعاش، مشيراً إلى أن نسبة أقل من 1 في المائة من الأصول المالية العالمية المتداولة حالياً والبالغة 469 تريليون دولار ستكون كافية لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، وشدد على ضرورة أن تؤدي البلدان المتقدمة دوراً نشطاً في تيسير توجيه التمويل الخاص إلى البلدان النامية. وتشمل التوصيات المقدّمة في مضمار السياسة العامة تعزيزَ معايير وأطر الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وفي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بما يتجاوز المبادئ والأهداف البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في المجالات المعطلة، مثل الاستثمار الإنتاجي الطويل الأجل في البلدان المنخفضة الدخل التي لم تستفد اقتصاداتها حتى الآن إلا من القليل من تمويل التنمية الخاص. وأخيراً، يلزم تقديم الدعم إلى البلدان النامية لتعزيز القدرة على بلورة مجموعة من المشاريع المقبولة مصرفياً.

21- وشدد متحاور آخر على أن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لمناقشة قضايا وعمليات تمويل التنمية، لأن المنتديات الأخرى توفر حيزاً أقل لأصوات البلدان النامية. وناقش المتحاور أولويات مجموعات المجتمع المدني من أجل توفير تمويل التنمية على نحو فعال، بما في ذلك إنشاء إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية، وإلغاء الديون بما يتجاوز تخفيف عبء الدين، ولا سيما بالنظر إلى المبالغ الكبيرة للالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي لم يتم الوفاء بها على مر السنين، وتشديد القواعد التنظيمية لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وإعلان وقف اختياري فيما يتعلق باتفاقات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ومواصلة تطوير آليات التقييم التكنولوجي العالمية في إطار الأمم المتحدة، واستعراض النتائج الإنمائية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإحراز مزيد من التقدم في مجال التعاون الضريبي الدولي. وأخيراً، أفاد المتحاور بأن اتخاذ خطوات في هذه الاتجاهات من شأنه أن يسمح للبلدان النامية بتعبئة المزيد من التمويل من المصادر المحلية.

22- وناقش متحاور طبيعة الأزمات المتعددة الأبعاد التي شهدتها أمريكا اللاتينية مؤخراً وآثارها على تمويل أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى مسارات النمو الحالية، تشير التوقعات إلى أن حوالي ثلث البلدان فقط في أمريكا اللاتينية والكاريبي ستحقق الغايات المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وقد

انعكس النمو العالمي البطيء على مسار النمو في المنطقة، حيث يقدر نمو الإنتاج لعام 2023 بنسبة 0,8 في المائة فقط، مما يشير إلى ضياع عقد آخر بالنسبة إلى المنطقة. وقد اقترن هذا البطء في النمو بتراجع الاستثمار الخاص الذي بلغ معدلات تاريخية منخفضة، وبانخفاض معدلات الاستثمار العام، وارتفاع مستوى التهرب الضريبي، الذي بلغ في المتوسط 6,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وتزايد تكاليف التمويل بالدين. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، ساعد التحول الكبير من الديون الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الديون المحلية المقومة بالعملة الوطنية في إدارة هذه الديون بشكل أكثر فعالية. ومع ذلك، وبشكل عام، هناك حاجة إلى معالجة القيود المتزايدة التي تحد من هامش التصرف في المجال المالي، من أجل تحسين حالة المالية العامة والنهوض بالاستثمار على الصعيد المحلي من خلال إصلاح الهياكل الضريبية. وشدد المتحاور على أن الاحتياجات من الاستثمار من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره قد تفرض ضغوطاً متجددة على القدرة على تحمل الدين في المنطقة. وأخيراً، أشار إلى ضرورة تعزيز السياسات والأدوات الوطنية والإقليمية والدولية لتعبئة التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23- وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار أحد المندوبين إلى أن استخدام التمويل المختلط يمثل تحدياً وأن من المهم الوفاء بالالتزامات المالية القائمة، وربما زيادتها. وأبرز مندوب آخر أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية؛ فإذا ما تم تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو ملائم ومنهجي، يمكن أن تصبح البلدان النامية في وضع أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلب عدة مندوبين مزيداً من التوضيح بشأن القنوات الملموسة للحصول على تمويل أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل. وشدد أحد المندوبين، الذي أقر بالحاجة إلى إيجاد هيكل جديد لتمويل المناخ، على ضرورة التقيد بعدد من المعايير الأساسية، مثل العدالة والتوازن، لتجنب استراتيجيات التمويه الأخضر، والأهم من ذلك، يجب زيادة تمويل التنمية بطرق يمكن التنبؤ بها من قبل المؤسسات المتعددة الأطراف التي تخضع للمساءلة.

زيادة تمويل التنمية أولاً: التدابير الطارئة لمعالجة أثر الأزمات العالمية المترابطة

24- خلال حلقة النقاش التي ضمت أربعة أعضاء، ناقش المتحاورون السبل التي تمكّن من تلبية احتياجات البلدان الضعيفة من التمويل في حالات الطوارئ على سبيل الأولوية.

25- وأشار أحد المتحاورين إلى أن الأزمات الحالية المتعددة الأبعاد قد أخرت تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفاقمت فجوة التمويل، مشيراً إلى أن تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة تفيد بأن تحقيق خطة عام 2030 سيتطلب توفير نحو 600 مليار دولار إضافية سنوياً للبلدان منخفضة الدخل. وسلط المتحاور الضوء على المساهمات الكبيرة التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك مجموعة العشرين، لتوفير الإقراض الميسَّر الشروط في حالات الطوارئ وتخفيف عبء الدين وتوفير السيولة الدولية من خلال التخصيص العام الجديد لحقوق السحب الخاصة من قبل صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس 2021، وأقر بأنه سيكون من الضروري تقديم المزيد من المساهمات من القطاع الخاص والجهات المانحة الرسمية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف لدعم واستكمال جهود تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات. وأخيراً، شدد المتحاور على أهمية التعاون الدولي للمساعدة في التصدي لأزمة المناخ.

26- وشدد متحاور آخر على أن الأزمات العالمية، إلى جانب تشديد السياسة النقدية في البلدان المتقدمة النمو، تفاقِم مشكلة ضائقة الديون في البلدان النامية. وأكد أن هذه الازمات أبرزت المشاكل الناشئة عن عدم وجود إطار دولي لحل أزمة الديون السيادية، مثل التأخير في إعادة هيكلة الديون والنطاق

المحدود للعملية، واستمرار التباين فيما يتعلق بالمعلومات والتفاوض بين المدينين والدائنين، والمشاكل المعقدة المتعلقة بالتنسيق بين الدائنين في سياق التعقيد المتزايد الذي يتسم به تكوين مجموعات الدائنين. وشدد المتحاور على الحاجة إلى زيادة الشفافية في هذا الصدد، مشيراً إلى أن المدينين كثيراً ما لا تتاح لهم فرص كافية للحصول على معلومات عن تكوين مجموعات الدائنين من القطاع الخاص وحوافزهم. وشدد على ضرورة تحسين التنسيق بين الدائنين، لأن التجربة تبين أن الدائنين من القطاع الخاص وحدهم لا يستطيعون تحديد سبل المضي قدماً في إعادة هيكلة الديون السيادية. وسلط المتحاور الضوء على المبادرات التي اتخذها صندوق النقد الدولي مؤخراً للتصدي للأزمات الراهنة، مشدداً على النطاق المحدود للصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة الذي أنشئ مؤخراً، وأكد على ضرورة تعليق الرسوم الإضافية بسبب تأثيرها الشديد المساير للتقلبات الدورية على البلدان المدينة المتضررة.

27- ووجه متحاوران الانتباه إلى انعدام السيولة في أسواق السندات بالبلدان النامية وشددا على أهمية إنشاء مؤسسات لتحسين السيولة في السوق وخفض تكاليف الاقتراض بالنسبة إلى البلدان النامية وتجنب تحول أزمات السيولة إلى أزمات ديون. وأشار متحاور إلى أن ذلك يثير أسئلة أخرى بشأن الحاجة إلى إجراء تقييم كاف لمسألة ما إذا كانت البلدان تعاني من أزمة سيولة أو أزمة ديون وإلى تحسين الأطر الحالية للقدرة على تحمل الدين في هذا الصدد. وأكد متحاور آخر ضرورة فهم قضايا المديونية في البلدان النامية في السياق الأوسع ممثَّلاً بتدفقات الموارد من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية في الاقتصاد العالمي، وبالحدود التي يفرضها صندوق النقد الدولي للاضطلاع بدوره بوصفه ملاذاً أخيراً للإقراض، مما يؤدي إلى تكرر حالات الهلع التي تنتاب البلدان، هذا الهلع الذي يكون أشبه ما يكون بالذعر الذي يستولي على البنوك بسبب التدافع من أجل سحب الأرصدة إذا لم تقدّم المصارف المركزية الدعم للنظام المصرفي. وفي ظل غياب الملاذ الأخير للإقراض، اقترح المتحاور، بالإضافة إلى الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شكل تمويل بشروط ميسرة على المدى القصير، توسيع قاعدة رأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لتوفير تمويل التنمية الميسور التكلفة والطويل الأجل على أساس أفضل.

28- واتفق المتحاورون على ضرورة التعجيل بإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المحتاجة، بما يكفل توفيرها للبلدان المستفيدة على نحو أكثر فعالية. وتمثل أحد الاقتراحات المطروحة في هذا الصدد في فرض ضريبة على البلد الذي يحتفظ بحقوق السحب الخاصة دون أن يستخدمها بعد فترة معينة. واتفق المتحاورون أيضاً على ضرورة إعادة النظر في النظام الدولي الحالي لإعادة هيكلة الديون السيادية وعلى الحاجة إلى وضع إطار متعدد الأطراف أكثر فعالية وإنصافاً وتوازناً.

29- وشدد بعض المندوبين على ضرورة إنشاء إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية في البلدان النامية كخطوة من بين الخطوات العديدة المطلوبة لبناء مؤسسات دولية أقوى لتحسين القدرة على الصمود في البلدان النامية. وأشار أحد المندوبين إلى أن المبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية لا تُنفَّذ في الممارسة العملية، وغالباً ما يستتبع تنفيذها عقوبات من جانب وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وأثنى على المقترحات المقدمة من الأونكتاد بهدف تحسين الشفافية في جانبيْ المدينين والدائنين على السواء. وأعرب مندوب آخر عن تأييده لتعليق الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي ولتحسين سبل إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان المحتاجة.

زيادة تمويل التنمية ثانياً: دور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأدوات التمويل المبتكرة

30- خلال جلسة التحاور التي ضمت أربعة أعضاء، ناقش المتحاورون خيارات السياسة العامة المتاحة لزيادة توفير تمويل التنمية من جانب المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وركز فريق المناقشة

على المواضيع الثلاثة التالية: أثر أدوات التمويل المبتكرة على تعبئة الموارد ذات الأثر الإنمائي؛ والأسباب التي تفسر الحاجة إلى زيادة كبيرة في الإقراض المقدم من بنوك التنمية المتعددة الأطراف؛ ودور الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية في زيادة توافر تمويل التنمية وتعزيز فرص الحصول عليه.

31- وناقش المتحاورون دور أدوات التمويل المبتكرة في زيادة تعزيز قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض. وبينما اتفق بعض المتحاورين على المزايا التي تنطوي عليها هذه الأدوات، أكدوا أنه لا يمكن اعتبارها بديلاً عن ترتيبات الإدارة المحسنة وزيادة القدرة على الإقراض عموماً. وسلط أحد المتحاورين الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه القوانين والأنظمة الوطنية في الحد من المخاطر التي يواجهها كل من الحكومات والمستثمرين. وناقش متحاور آخر عدة أدوات مستخدمة بالفعل من قبل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الضمانات والتعاون التقني، لتقديم الدعم إلى البلدان فيما يتعلق بإصدار سندات بيئية واجتماعية وسندات متصلة بالحوكمة الرشيدة، وتوفير خطوط للائتمان الطارئ من أجل إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك جهود التأهب والدعم المالي لما بعد الكوارث، واستخدام الأدوات المختلطة لزيادة الاستثمار، بما في ذلك صناديق الأسهم، فضلاً عن الشراكات مع مؤسسات تمويل التنمية المحلية.

32- وشدد بعض المتحاورين وبعض المندوبين على الحاجة الملحة إلى زيادة التمويل من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لسد الفجوة في تمويل التنمية. وسلط اثنان من المتحاورين الضوء على العلاقة الوثيقة بين الطلب غير الملبَّى على التمويل من صناديق الاستثمارات المناخية وقدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تلبية هذه الطلبات. وناقش متحاور الفارق بين العائدات الاقتصادية الكبيرة المتوقعة من الاستثمارات المناخية ونقص الاستثمارات الفعلية، مشيراً إلى أن هذه الدينامية هي نتيجة لارتفاع تكلفة رأس المال التي تتكبدها البلدان النامية، وهو ارتفاع يُعزى إلى طبيعة الهيكل المالي الدولي؛ وأشار أيضاً إلى أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يمكن أن تساعد في معالجة هذه المشكلة بتخفيض تكلفة رأس المال. وسلط متحاور آخر الضوء على الدور الحاسم للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في توفير التمويل لدعم خطط المساهمات المحددة وطنياً في سياق اتفاق باريس. وأشار إلى أن التنفيذ الناجح للمساهمات المحددة وطنياً يتطلب اتباع نهج أكثر طموحاً إزاء التمويل الذي توفره المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وناقش أحد المتحاورين التداخل بين أثر الأزمات المتعددة على الاحتياجات القائمة فيما يتعلق بتمويل التنمية والفجوة الكبيرة القائمة فعلاً فيما يتعلق بتمويل الهياكل الأساسية؛ واختتم بالقول إن سد هذه الفجوة الكبيرة يستلزم اتخاذ إجراءات تعاونية بين الحكومات والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بهدف تعبئة الموارد من القطاع الخاص واجتذابه من أجل المساهمة في الجهد.

33- واتفق المتحاورون على أهمية وجود أطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية حديثة وفعالة لزيادة توافر تمويل التنمية وتعزيز فرص الحصول عليه. وشدد متحاوران على الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه التحسينات في الحد من المخاطر، وتحسين شروط الاستثمار، وخفض تكاليف الائتمان؛ وهذه العناصر تتسم بأهمية بالغة أيضاً لتيسير الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون. وناقش المتحاورون الكيفية التي يمكن بها لتحديث الأطر المؤسسية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن يساعد على زيادة قدرتها على الإقراض زيادة كبيرة؛ وفي سياق يتسم بهيمنة النهوج المحافِظة إزاء إدارة المخاطر، المتجذرة في الثقافة المؤسسية، وجب على المساهمين أن يأخذوا زمام المبادرة في تعزيز التغيير على المستوى التنظيمي. واقترح المتحاورون إنشاء آليات لزيادة قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض. واقترح أحد المتحاورين استخدام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لتوسيع قاعدة رأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وركز متحاور آخر على آليتين إضافيتين شملهما الاستعراض المستقل الأخير لأطر كفاية رأس المال الذي أجرته مجموعة العشرين، وهما تقييم محيَّن لمعاملة الدائنين

المتميزين ولرأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف القابل للاستيفاء، حيث يمكن لتحقيق الاتساق فيما يتعلق بمركز الدائن المتميز في نماذج المخاطر الداخلية وفي تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية أن يساهم في زيادة الإقراض زيادة كبيرة دون أن يرفع المخاطر المرتبطة بحافظات القروض؛ ويمكن أن تؤدي زيادة مقدار رأس المال القابل للاستيفاء المشمول في تقييمات المخاطر إلى تعزيز القدرة على الإقراض دون أن يقترن ذلك بزيادة في مستوى المخاطر. وفيما يتعلق بدور اشتراطات سياسات الإصلاح المرتبطة بقروض المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ذكر عدد قليل من المندوبين أن هذه الاشتراطات يمكن أن تحد من فرص الحصول على التمويل المتعدد الأطراف. وأخيراً، أشار المتحاورون إلى الحاجة إلى آليات للتخفيف من حدة هذا الوضع؛ وعلى وجه الخصوص، يجب أن يُوَفَّر للبلدان المحتاجة قدر محدود من التمويل في حالات الطوارئ، مثلاً للاستجابة لصدمات تغير المناخ، دون هذه الاشتراطات، ويلزم تعزيز تمويل التنمية الطويل الأجل بشروط تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية.

الجلسة العامة الختامية

34- أكد الرئيس أن اعتماد توصيات متفق عليها في مضمار السياسة العامة يبيّن أن توافر الإرادة السياسية وتكوين فهم أفضل للمخاطر التي يواجهها الجميع، يمكن أن يسفرا عن مساهمات هامة وذات شأن فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية، مثل تمويل التنمية. وأقر الرئيس بالجهود التي بذلتها الأطراف المتفاوضة وبالمرونة التي أبدتها، وأشار إلى السياق الأوسع الذي جرت فيه المداولات في الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، حيث من المقرر أن تُعقد في الفترة 2023-2024 مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، مثل منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (مؤتمر قمة معني بأهداف التنمية المستدامة)، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد اتسمت الآراء التي قدمها الخبراء في الدورة بتنوع كبير، وشكلت الشواغل التي أثيرت والحلول التي اقتُرحت جزءاً من مناقشات أوسع نطاقاً في اجتماعات الأمم المتحدة الأخرى والمنتديات المتعددة الأطراف بشأن أفضل السبل لزيادة تمويل التنمية والقيام بذلك بالسرعة المطلوبة، بما في ذلك تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى اختلاف الآراء، ربما كان من الصعب التوصل إلى حل وسط، ومع ذلك فإن جميع المناقشات تشترك في كونها خلصت إلى الإقرار بأن الآليات الحالية لتوفير تمويل التنمية لا تعمل بشكل جيد وتحتاج إلى الإصلاح. وأخيراً، من الضروري أن يظل صوت الأونكتاد مسموعاً في سياق المناقشات الحاسمة، بما في ذلك من خلال أعمال ومداولات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، لضمان الاستماع إلى الشواغل المتعلقة بالتنمية وأخذها في الاعتبار من جانب المجتمع الدولي.

35- وأثنى ممثلو بعض المجموعات الإقليمية على الأونكتاد لتنظيمه نقاشات وجيهة وفعالة وحسنة التوقيت بشأن هذه المواضيع الهامة، ورحبوا بالتوصيات المتفق عليها في مضمار السياسة العامة باعتبارها حاسمة في توجيه الدول الأعضاء في المفاوضات المقبلة بشأن القضايا المتصلة بتمويل التنمية. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن الدورات المقبلة يمكن أن تستفيد من مناقشة أكثر تركيزاً بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية المتفق عليهما ومن مواءمة عملية التخطيط لأفرقة الخبراء مواءمة أفضل مع الموضوع والأسئلة التوجيهية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تركز المناقشات والمفاوضات تركيزاً أكبر على التفاصيل، بدلاً من أن تركز على الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي تتسم بطابع أعم.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

36- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، السيد فريدريكو فيليغاس (الأرجنتين) رئيساً له، والسيدة إيمانويل لاشوسيه (فرنسا) نائبةً للرئيس - مقررةً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

37- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، جدول الأعمال المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/6/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة.

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السادسة.

جيم- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السادسة

(البند 5 من جدول الأعمال)

38- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية في 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، بأن تعدّ نائبة الرئيس - المقررة، تحت إشراف الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته السادسة بعد اختتام الدورة.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:

الاتحاد الروسي	زامبيا
إثيوبيا	زمبابوي
الأرجنتين	سري لانكا
الأردن	الصين
إسبانيا	العراق
إكوادور	غابون
ألمانيا	غامبيا
إندونيسيا	فرنسا
أنغولا	الفلبين
أوروغواي	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
أوغندا	فييت نام
إيران (جمهورية – الإسلامية)	كمبوديا
باكستان	كندا
البرازيل	كولومبيا
بربادوس	الكونغو
البرتغال	الكويت
بليز	كينيا
بنغلاديش	مدغشقر
بنما	مصر
بوركينا فاسو	المغرب
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	مقدونيا الشمالية
بيرو	المكسيك
تركيا	المملكة العربية السعودية
ترينيداد وتوباغو	موريشيوس
تونس	موزامبيق
جامايكا	نيبال
الجزائر	نيجيريا
جزر البهاما	هايتي
الجمهورية الدومينيكية	الهند
جمهورية تنزانيا المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
جنوب أفريقيا	اليابان
دولة فلسطين	اليمن

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EFD/6/INF.1.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

3- وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثَّلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي

صندوق النقد الدولي

مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

مجموعة البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلة في الدورة:

الفئة العامة

رابطة أفريقيا 21

لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

جمعية التنمية الدولية

منظمة القرية السويسرية